

Distr.  
GENERALA/43/377  
S/19900  
25 May 1988

ORIGINAL : ARABIC

مجلس  
الأمنالجمعية  
العامةمجلس الأمن  
السنة الثالثة والأربعونالجمعية العامةالدورة الثالثة والأربعون  
البند ٤٠ من القائمة الأولية\*  
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨  
 موجهة إلى الأمين العام من القائم  
 بالأعمال بالنيابة للبيعة الدائمة  
 للبنان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أتشرف بابлагكم المعلومات التالية عن آخر  
 الممارسات الإسرائيلية الخطيرة بحق المدنيين اللبنانيين داخل ما يدعى "بالمنطقة  
 الأمنية" راجيا اتخاذ الإجراءات السريعة الازمة لمعالجتها .

في بتاريخ ٢٤ أيار/مايو الجاري ، قامت القوات الإسرائيلية بإبعاد سبعة عشر  
 مواطنا من بلدة شبعا ، قضاء حاصبيا ، في البقاع الجنوبي دون أي ذنب يبرر ذلك ،  
 إلا رفضهم الانصياع لضفوط قوات الاحتلال بهدف تكوين ادارة مدنية محلية تخضع لهذا  
 الاحتلال وتعاون معه .

وكان الشئان المبعدون أمام البلدة ومحترميها وثلاثة مدراء مدارس عامة  
 وخاصة ، ومدرسي ، والمسؤول عن مركز الشؤون الاجتماعية ، وموظفي آخرين ووجهاء .

إن هذا الإجراء بالإضافة إلى كونه انتهاكا جديدا لسيادة لبنان على أرضه ،  
 وخرقا صارخا لشريعة حقوق الإنسان ، واتفاقيات جنيف والميثاق التأسيسي لمنظمة  
 اليونسكو ، يمكن تصعيده خطيرا للممارسات التعسفية الإسرائيلية تجاه المواطنين  
 المدنيين ، ويكشف اتجاهها جديدا في نهاية اسرائيل إحكام سيطرتها وتعزيزها على  
 المنطقة المحتلة من جنوب لبنان .

لقد بترت اسرائيل في السابق ممارساتها بحجج أمنية ، لكن الاجراء الجديد لا يمكن بأي شكل ادراجه ضمن هذا السياق ، وهو يشكل سابقة خطيرة تقتضي معالجتها بإعادة المواطنين المبعدين الذين يمارسون وظائف مدنية ، دينية وتعليمية واجتماعية في بلدتهم وفي خدمة أهلها ولما يمكن أن يسببه إبعادهم من مسؤوليات وتعقيدات للسكان الذين يعانون أصلاً من تعسف الاحتلال ومضايقاته .

إن الحكومة اللبنانية ، مع ادانتها واستنكارها لهذا الاجراء الخطير ترجو من سعادتكم التدخل السريع والفعال لاعادة المبعدين الى بلدتهم تلافياً لخلق سوابق جديدة للممارسات الاسرائيلية فوق الاراضي اللبنانية ، والطلب الى اسرائيل الالتزام الكلي بالاتفاقيات جنيف ، خاصة الرابعة منها لعام 1949 .

أرجو كذلك ، التفضل بتوزيع رسالتى هذه كوشيقة من وثائق الجمعية العامة ، البند ٤ من جدول الاعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) شوقي شويري  
السفير

القائم بالأعمال بالوكالة

-----